مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

تأثير هيكل الإنفاق العام على تحقيق الاستدامة المالية للمدة ٢٠٠٥–٢٠٢٠

د. خليل محمد شهاب

حنان حسين خضير

الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

Khlil.aljbory@gmail.com
hananhussain113@gmail.com

المستخلص :

يهدف البحث الحالي الى قياس مدى الانفاق العام بتحقيق الاستدامة المالية وتم ذلك من خلال تحليل البيانات بالاعتماد على نموذج البائل لمعرفة العلاقة الارتباطية والتأثير بين المتغيرين وقد تبلورت مشكلة البحث حول الدور الاساسي الذي يمارسه القطاعات العام الى مجال الانتاج وهل ما زال متذبذباً؟ وهل حقق الانفاق العام تأثيرهً على الاستدامة المالية ؟

وتم الوصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات حيث بينت النتائج القياسية أن الحجم الأمثل لإلنفاق العام الجاري قد بلغ 19,42%من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة وهو أقل من متوسط الإنفاق البالغ وإن الانفاق العام الجاري في أغلب السنوات قد تجاوز الحد والذي هو ، 26.88% الحجم الامثل وأنهُ ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي ، وأن الاقتصاد العراقي يشيد زيادات كبيرة في حجم النفقات العامة إلا أن هذه الزيادات لايتم توجيها إلى المشاريع الاستثمارية والقطاعات الاقتصادية المالية التي يمكن أن تخدم عمليات النمو والتنمية الاقتصادية بسبب الفساد المالي والاداري في أغلب المرافق العامة للدولة.

وكذلك توصلنا الى إنهً يمكن الاستفادة من حجم الانفاق العام في التمويل الاستثماري او تكوين صندوق طوارئ يمكن اللجوء اليه في حالة تراجع اسعار النفط .

Abstract

The current research aims to measure the extent of public spending to achieve financial sustainability, and this was done by analyzing the data based on the Bael model to know the correlation and influence between the two variables. Has public spending achieved an impact on financial sustainability?

A number of conclusions and recommendations were reached, as the standard results showed that the optimal volume of current public spending amounted to 19.42% of GDP during the study period, which is less than the average spending, and that current public spending in most years has exceeded the limit, which is % 26.88 is the optimal size and that it

reflects negatively on economic growth rates, and that the Iraqi economy is witnessing large increases in the volume of public expenditures, but these increases are not directed to investment projects and financial economic sectors that can serve the processes of economic growth and development due to financial and administrative corruption in most public facilities of the state .

We also concluded that it is possible to benefit from the volume of public spending in investment financing or to form an emergency fund that can be used in the event of a decline in oil prices.

المقدمة:

أن موضوع الإنفاق العام من الموضوعات المهمة في اقتصاديات الدول وأنهُ أحد أهم أدوات السياسة المالية ذات التأثير الكبير على النشاط الاقتصادي وبطبيعة الحال إن تزايد حجم النفقات العامة تتطلب مصادر تمويلية عدة تمول هذه النفقات وبالتالي إن هذه الآليات لابد وأن يكون لها تبعات أو تأثيرات كبيرة على النشاط الاقتصادي أهمها على السياسة النقدية بشكل عام النقود بشكل خاص.

ومن خلال الدراسة الحالية وجد أن الانفاق العام خلال سنوات الدراسة عدم وجود اي توزازن في الانفاق العام لذلك وبسبب اهمية الانفاق العام واحتلاله مكانة مهمة في الاقتصاد بسبب دورهُ الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية ، ويعد ايضا من اهم ادوات السياسة الاقتصادية والتي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن بين عملية النمو والتوازن الاقتصادي ، كما لهُ دور وتأثير كبير على مجمل المتغيرات الاقتصادية ومن بينها الناتج المحلي الاجمالي ، فهو يعد واحد اً من اهم المقاييس لقياس عملية الاداء الاقتصادي لذلك يجب الاهتمام بعملية الانفاق العام ولا سيما انتظامهُ خلال فصول السنة المالية ومنع عملية تركزهُ خلال فصل محدد وبسبب أهمية الموازنة العامة كونها تمثل خطة مالية تقديرية لمدة قادمة تعكس عن طريقها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة أو تلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لذلك يجب اعتماد موازنات حديثة تقوم بالربط بين الانفاق وبين تلك الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

كما أن الحديث عن الاستدامة المالية في العراق مرتبط بالحديث عن الإيرادات النفطية لأنها تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، إذ تشكل حوالي (٩٠%) من الإيرادات العامة وبالرغم من ان جانب الايرادات في الموازنة العامة يضم في مستوياته عدد من مصادر الايرادات إلى جانب الإيرادات النفطية منها الإيرادات الاخرى كفرض الضرائب والرسوم او تلك التي يحققها القطاع العام كعوائد لمخرجاته السلعية او الخدمية وهو ما يوحي للوهلة الأولى ان الموازنة العامة ترتكز على

تشكيلة من مصادر الايرادات الا ان الواقع يشير الى هيمنة الإيرادات النفطية على حساب تدني اسهام المصادر الاخرى.

وتم تقسيم البحث على خمسة مباحث اذ خصص الاول لمنهجية البحث الثاني ركز على التاصيل النظري للواقع الافتراضي بينما خصص المبحث الثالث على المعلومات المالية في ظل الواقع الافتراضي والمبحث الرابع تناول تحليل نتائج واخيراً خصص المبحث الخامس للاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث

تنازل المحبث الحالي لوصف منهجية المعتمدة والمتكونة من أهمية البحث ومشكلة البحث والهدف والفرضية وحدوده وأساليب تحليل البيانات والمنهج المعتمد للبحث .

١-١: أهمية البحث:

أن أهمية الدراسة تنبع من خلال أهمية الموضوع المطروح عن العلاقة بين الانفاق العام والتنمية المستدامة والموازنة العامه وأن الانفاق العام مرتبط وبشكل اساسي بالموازنة العامة وان الموزانة العامة مرتبطة بالاستدامة المالية المنتمثلة بالايرادات فأن المؤسسات الحخكومية مرتبطة بشكل اساسي بالموازنة من خلال تحديد كمية الانفاق العام السنوي لكل مؤسسة وعليه فأن قيام هذه الوحدات بالأنفاق يعد بمثل ترجمة الخطة المالية للدولة لتحقيق أهدافها على مختلف الأصعدة وبما ان السنة المالية في العراق تبدأ من تاريخ ١/١ وتنتهي في٣١/ ١٢ فأن عملية التنفيذ الفعلي للأنفاق التي هي انعكاس لنشاط مؤسسات الدولة من الأهمية بمكان أن تكون متوازنة خلال السنة المالية لتلافي الأثار السلبية على إنتاجية هذا الأنفاق.

١-٢: مشكلة البحث:

ان النفقات العامة والاستدامة المالية والموازنة العامة تشكل الموضوعات الثلاثة الرئيسة لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وتكون في نفس الوقت هي الأدوات الرئيسة لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة لذلك فإن الموضوعات الثلاثة السابقة تكوّن الموضوعات الرئيسة لعلم المالية العامة فالنفقات العامة هي المحور الأول للنشاط المالي والاقتصادي في الدولة ويتمثل في مجموع الحاجات العامة التي يتعين على الدولة إشباعها وهذه النفقات العامة تتطلب حصول الدولة على الإيرادات العامة التي تغطي تلك النفقات والتي تشكل جزءاً من الدخل القومي والناتج القومي للدولة من عمل ورأس مال وموارد طبيعية وهذا ما جعل تلك الإيرادات تغطي المحور الثاني لموضوعات المالية العامة.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

ورغم الدور الأساسي الذي يمارسه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي إلا إن مسار هذا القطاع في مجال الإنتاج ما زال متذبذب وتثير مستويات الإنتاج المتدنية نطرح السؤال الاتي :

أ- هل حقق الانفاق العام تأثيرهُ على الاستدامة المالية ؟

١-٣:أهداف البحث:

أن الهدف الرئيسي من الدراسة هو التعرف على الانفاق العام ومدى تأثيرهً على الاتستدامة المالية وعجز الموزانة العامة ومنها:

١- التعرف الى ماهية الانفاق العام وماهية الاستدامة المالية .

٢- قياس مدى تأثير الانفاق العام على الاستدامة المالية .

١-٤: فرضية البحث :

ركز البحث الحالي على فرضيتان اساسيتان وهي :

- أن عدم الانتظام في تنفيذ الأنفاق وتركزه خلال النصف الأخير من السنة المالية في أغلب الوحدات والوزارات العراقية هو أحد الأسباب المهمة في انخفاض إنتاجية الأنفاق العام عن طريق فشل وتلكؤ أغلب المشاريع الحكومية لأن عملية التنفيذ الفعلي للأنفاق هو انعكاس لنشاط مؤسسات الدولة ولابد أن تكون متوازنة خلال السنة المالية.
- يمكن ان يؤدي الجهاز الرقابي ممثلا بالبنك المركزي العراقي دورا مهما في المحافظة على استدامة القطاع المالي عن طريق الآليات والوسائل الرقابية التي تسهم في ضبط الإنفاق العام والأداء المالي والحفاظ على الأصول المالية.

١-٥: المخطط الإجرائي للبحث: يمكن توضيح فكرة البحث من خلال المخطط الإجرائي الآتي:

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

الشكل (١) المخطط الاجرائي للبحث

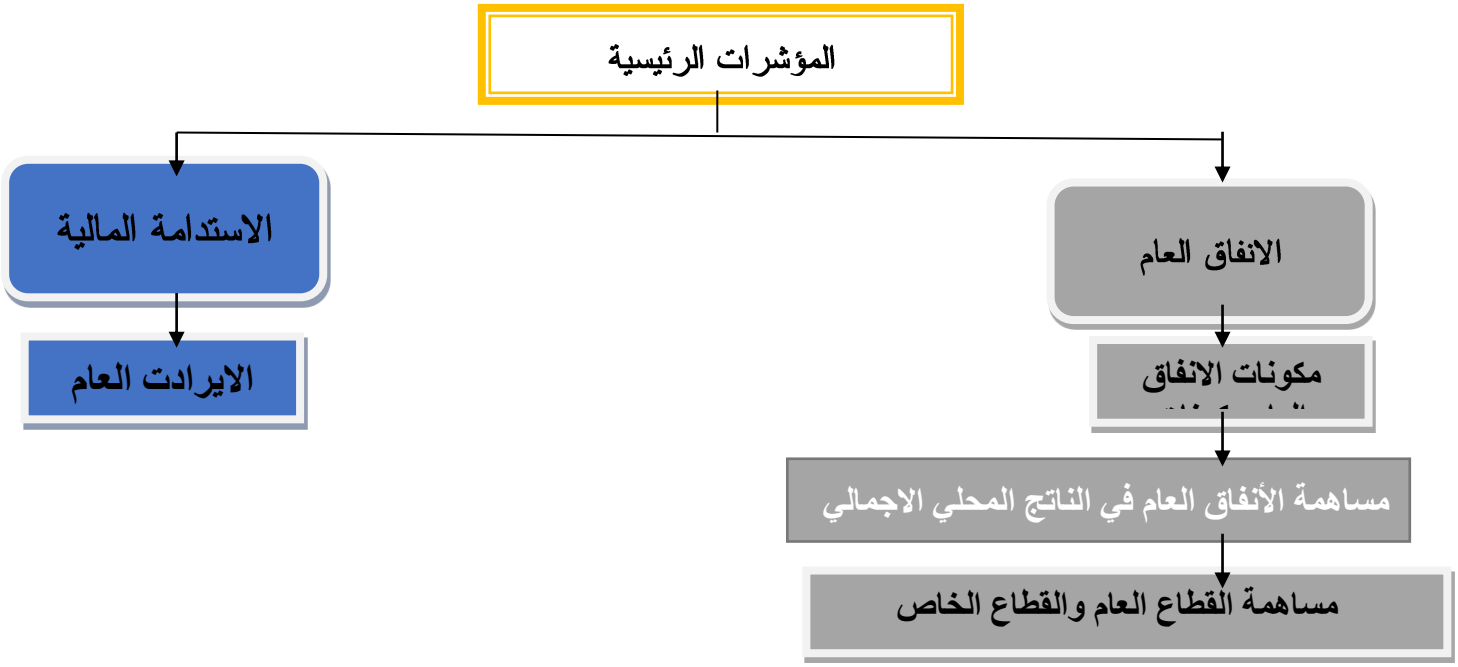

المصدر: إعداد الباحثه

المبحث الثاني: الانفاق العام ومفاهيميه وأثاره وتقسيماته

يعد الانفاق العام محوراً اساسياً بالنسبة للانشطة المالية لكونها تستخدم من اجل اشباع رغبات العامة وسد احتياجاتهم وتحقيق الهدف العام للمجتمع، وان الانفاق له تأثير على الاقتصاد لكونه مقياس نقدي للسلع والخدمات، ولذلك احتلت النفقة اهمية كبيرة على الاقتصاد حيث هنا يعتبر الانفاق تمثيلاً لمدى تأثير الدولة بالاقتصاد لانه محركاً للنمو الاقتصادي إذْ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة.

٢-١ تعريف الانفاق العام : انهً كل ما يدفع من قبل الحكومة كالنفقات الجارية والنفقات الرأسمالية التحويلية وخدمات تسديد الديون(محمد علي الهويني وابو جبيل، ، ١٩٩٥،ص٢٣١).

ويعرف ايضا الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تقوم السلطات الحكومية بها ويكون على مستويات كافة .(اكتفاءعذاب زغير، ٢٠١٧:ص٢١).

وتعرف النفقات العامة: بانها استعمال الهيئة العامة اموالاً لأنتاج سلعة او لتقديم خدمة للازمة لاشباع الحاجات العامة(محمود صالح العطية، ٢٠٠٥،ص٤٢).

وكذلك عرفت النفقة العامة:بأنها تحقيق منفعة عامة، فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين فـــي تحمل الأعباء العامة وهنالك عدة مفاهيم وتعاريف حول الانفاق ان الانفاق العام باعتباره حيث جاء في تعريف الانفاق على انهُ مبلغ نقدي تنفقه جهة لممارسة نشاطها لاشباع الحاجات العامة(خفاجة،٢٠١٣،ص٢٣).

ومن خلال التعريفات السابقة الذكر ومن وجهة نظري الشخصية ارى ان الانفاق العام هو عبارة عن نفقات عامة تنفق من قبل شخص معنوي او جهة حكومية والغرض منها لاشباع حاجات المجتمع وان النفقات تصنف الى عدة تصنيفات ممكن ان تكون عينية او نقدي .

٢-٢ اهمية الانفاق العام :

نظراً لأهمية ترشيد الإنفاق العام فقد أكتسب في الماضي وكذلك في الوقت الحاضر أهمية قصوى فالحكومة تقدر إنفاقها أولاً ثم تعمل على توفير الموارد المالية لغرض مجابهة هذا الإنفاق المقدر بهدف إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع، ويمكن تلخيص اهمية الانفاق الى ما يأتي:(شاكر الواسطي، ١٩٧٣،ص٥٤)

١- تعد النفقات الاجتماعية من بين اهم النفقات كونها تشمل الخدمات الصحية والتعليمية اذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمة بالمجان تؤدي الى تحقيق الغرض والاستفاده منها.

٢- ان النفقات الاقتصادية هيالنفقات التي تكون لها هدف اقتصادي كتشيع الاستثمار وتصحيح الانتاج.

٣- تأمين السلع الضرورية التي تقدمها الحكومة كنفقات التمثيل الدبلوماسيوالعلاقات الخارجية والنفقات الامن والدفاع .

٤- تقديم خدمات اساسية كالمواصلات والكهرباءوالتعليم والصحة ودعم التجارة الخارجية والزراعة والري وغيرها.

٢-٣ انواع الانفاق العام

ان النفقات العامه التي تتكبدها الدولة تكون على شكل انشطة مختلفة ولذلك لتحقيق المنعفه العامه للمجتمع وايضاً لتحقيق المنفعه الاقتصادية وخاصة في البلدان الناميّة.(د. محمد عبدالله العربي ، دون سنة ،ص٨٨) وهنالك عدة انواع وهي:

٢-٣-١ الاقتصادية :

يعتمد هذا التقسيم على الطبيعة الاقتصادية للنفقة الحكومية إذ إن معرفة طبيعة النفقة الحكومية تساعد على معرفة آثارها الاقتصادية والاجتماعية، (طاهر الجنابي ، ٢٠١٨، ٢٢-٢٣)وتقسم كالاتي:

١- الرواتب والاجور :

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

وهي المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في اجهزتها المختلفة وهي ثمن الخدمات التي يقدمونها

٢- مشتريات الدولة :

وهي الادوات والمعدات والسلع التي تقوم الدولة بشرائها لاشباع الحاجات العامه التي يكون الافراد بحاجة لها ويكون الاشراف عليها من قبل الدولة فقد تدفع الدولة مبالغ نقدية مقابل الحصول على الخدمات من غير منتسبيها كأن يكونون مقاولين وذلك عبر أحد الطرق القانونية لإحالة المشاريع وفق المعطيات القانونية لأساليب احالة تلك المشاريع عبر المزايدة أو المناقصة ووفق شروط تضعها الحكومة كالقيام ببناء المدارس أو المستشفيات عن طريق المزايدة أو المناقصة ويتم ذلك من خلال الاعلان .

٣- الاعانات

تعد الاعانات والمنح التي تقوم بها الحكومة تياراً من الانفاق تقرر الحكومة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابلها أي تيار من السلع أي لا تحصل الحكومة مقابلها على أي سلع أو خدمات وهي الاعانات الداخلية وهي المبالغ التي تقدمها الدولة إلى الهيئات المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها أو تغطية العجز المالي للدولة ومن هذه الاعانات الاعانات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمنظمات والهيئات والافراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعيةو كذلك المنح والاعانات الخارجية وهي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى دول اخرى كالمساعدات أو الاعانات .

٢-٣-٢ التقسيم الإداري للإنفاق

يهدف التقسيم الإداري للإنفاق الحكومي إلى توضيح العلاقات المالية بين الدوائر الحكومية المختلفة والنشاطات المختلفة التي تقوم بها الحكومة، ويساعد هذا التقسيم على إعداد الميزانية العامة للدولة. ويأخذ هذا التقسيم في الاعتبار الأهمية النسبية للوحدات الإدارية المختلفة وحاجة كل وحدة من الإنفاق الحكومي.

المبحث الثالث : الاستدامة المالية

ركزت دراسات كثيرة في ما يعرف بالإستدامة المالية، إذ تعد للإستدامة المالية في حالة إذا كان يحقق شرط القدرة ولكي يتحقق هذا الشرط يجب أن يكون هناك في المستقبل فائض أولي في الموازنة سواء القيمة الأساسية له، أو الفوائد المترتبة عليه.

٣-١ مفهوم الاستدامة المالية:

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

الاستدامة المالية من وجهة نظر الامم المتحدة: انها التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ولتحيقي ذلك يجب التوافق بين المطالب الاجتماعية والبيئة والاقتصادية وهي من ركائز الاستدامة. (الامم المتحده ، ١٩٨٧،ص٨)

وقد عرفت بانها الحالة المالية الدولة غير ربحية اي انها قادرة على تحقيق الاستمرار الخيري لرسالتها على المدى الطويل، ويمكن للاستدامة ان تحقق الحفاظ على القدرة المالية للدولة على مر الزمان.([١])

عرفها البعض الاخر على انها قدرة السياسة المالية للحكومة لسداد الديون وتوفير الخدمات بسلاسة وبدون تبعثر فيها ([٢]).

الاستدامة المالية والموازنة: وهي مدى تحقيق الحكومة في المستقبل فائض في موازنتها يكفي لسداد حجم الدين العام، بمعنى ان تحقيق الاستدامة مرتبط بمدى سداد الدين العام، وكذلك بالايرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل .(عمر محمد محمود سليمان،٢٠١٤،ص٢٨٦)

الاستدامة المالية الاجتماعية: ارتبطت الاستدامة المالية بمدى مقدرة الدولة بتقديم الخدمات العامة للمواطنين بشكل يتناسب مع قدرتهم وعوائدهم المالية، لذلك ارتبطت الاستدامة بالرفاه الاجتماعي، حيث ان عدم الاستدامة المالية للحكومات سيضعف من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة للمواطنين في المستقبل([٣])

وتتمثل الفكرة الاساسية للاستدامة المالية على انه لا يجب ان لا يكون دين مترتب بالزيادة او النمو بمقارنة مع دخل القومي، وتسعى جميع الدول الى تحقيق الاستدامة المالية عبر ضمان قدرتها على استمرار بسياسيات النفقات والايرادات العامة على المدى البعيد دون خفض الانفاق الجاري او التعرض الى مخاطر .

٣-٢ عوامل الاستدامة المالية :

هنالك عدة عوامل في الاستدامة المالية وسنلخصها كالاتي:

سعر الفائدة :

يعد سعر الفائدة من اهم العوامل الاقتصادية التي لها تأثير مباشر على الاستدامة المالية، اذا ان هنالك علاقة عكسية بين الفائدة والاستدامة المالية، تنشاء هذه العلاقة عند ارتفاع اسعار الفائدة وهذا

[١]-موقع موسوعة ويكيبيديا الحرة على الشبكة المعلوماتية اطلع عليه ٢٠٢٣/٧/٣٠ https://ar.wikipedia.org/.

[٢] Craig Burnside, Assessing New Approaches to Fiscal Sustainability Analysis, World Bank - Latin America and Caribbean Departments report, 2004, p1.

[٣] Quintos Carmela E.. 1995. Sustainability of the Deficit Process with Structural Shifts. -Journal of Business & Economic Statistics, Vol. 13, No. 4 (Oct., 1995), pp. 409-417.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

الانخفاض يضعف الدولة على اصدار الديون نتيجة ارتفاع تكاليف الديون سواء كان هذا الدين داخلي او خارجي مما يحمل الدولة عبئ تسديد هذه الديون مما يؤثر سلبياً على الاستدامة المالية حيث ان سعر الفائدة تخضع الى عاملين اساسيان وهما (الادخار الخاص، والاستثمار الخاص)، حيث ان سعر الفائدة يتأثر سلباً بالادخار الخاص، ويتأثر بشكل ايجابي بالاستثمار الخاص .

النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من اساس التي تسعى اليها الدولة خصوصاً في البلدان النامية، وذلك لتحسين النشاط الاقتصادي ولضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكامل، وان معدل نمو الاقتصاد مرتبطة بتوفير العوامل الجوهرية للمجتمع لتوفير الظروف الملائمة لتطوير النشاط الاقتصادي، ويرتبط ذلك بعلاقة طردية بالاستدامة المالية من خلال نمو الاقتصاد على رفع مستوى الدخل وبتالي يؤدي الى زيادة حصيلة الضرائب وهذا بدوره يثر على الايرادات والنفقات العامة وكذلك رفع معدلات الإستهلاك والإدخار والإستثمار من جهة أخرى، الأمر الذي يعني عدم الحاجة الى الإنفاق التعويضي من الحكومة الذي غالباً ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الإتجاه نحو الإستدامة المالية .([٤])

الاستدامة والدين العام :

ولكي يكون الدين العام للدولة مستداماً، لابد أن تستوفي الدولة بعض المؤشرات التي تختلف من دولة الى اخرى حسب الايرادات زالهيكل العام للدين من حيث (قصير الاجل او متوسط او طويل الاجل) فالدين قد يكون غير مستدام على المدى القصير إذا كانت نسبة الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الدولة كبيرة ، إذا تجاوزت (٦٠%) للدول المتقدمة و (٥٠%) للدول النامية قد تضطر الدولة الى الإقتراض من أجل خدمة الدين ، لكنه في الوقت نفسه قد يكون مستداماً على المدى الطويل، والعكس صحيح ، وهناك بشكل عام خلاف حول تعيين هذا المدى الزمني بين القصير والطويل الأجل، وكذلك تعتمد الإستدامة على هيكل ملكية الدين من حيث كونه مملوكاً للدائنين في الداخل دين محلي) أو الخارج (دين خارجي)، إذ غالباً ماتكون خدمة النوع الأول من الدين أسهل بشكل كبير من خدمة النوع الثاني لإنها تعتمد على التسديد بالعملة الوطنية (المحلية)، فضلاً عن قدرة الدولة في تغيير شروط الدين إن أمكنها ذلك. ([٥])

الاستدامة المالية والموزانة :

---

[٤]- Roland sturm and markus M.Muller : pubic deficits…op.cit.p.6

[٥]- Ayumu yamauchi, Fiscal Sustainability – cas of Eritrea, IMF,Working paper , wp.10417.2004.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

ان الاستدامة مرتبطة بالموازنة من خلال تحديد الدين العام حيث لا يؤثر لقدرة المالية للدولة على سداد الدين اذا أن شرط تحقق الإستدامة هو أن يكون معدل النمو داخل الإقتصاد أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين العام في المستقبل، ففي حالة عدم تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للإستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين في التضاعف([٦]).

٣-٣ مؤشرات الاستدامة المالية:

يتم تحليل الاستدامة المالية من خلال مؤشرات تركيبية ووفق المتغيرات المالية وخاصة الدين النحلي وعجز الموازنة والظرائب، حيث تتمل المؤشرات الماليه الى:

مؤشر الضريبة:

وان هذا المؤشر يهدف الى تقليل الفرق بين الضرائب المحققة والضرائب الفعلية، وتحسب نسبة الضريبة وفق القانون الاتي :نسبة الضربة المستهدفة الى الناتج المحلي الاجمالي = نسبة انفاق الحكومة الى الناتج بدون مدفوعات الفائدة+سعر الفائد الحقيق –معدل نمو الناتج الحقيق * نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الكلي، وغالباً مايكون حاصل الايرادات السنوية لاتكفي لتمويل اعباء الانفاق وهذا يدفع الى البحث عن مصادر تمويل اخرى. (مروه فتحي السيد البغدادي ،ص٤١٨).

مؤشر الدين العام:

لهذا المؤشر اهمية كبيرة لانه يعطي صورة اجمالية لعبء الدين المحلي، حيث تم الاعتماد عليه في النظام الاوربي، ان تطور نسبة الدين العام للناتج المحلي يعد مؤشر تسترشد منه الموقف المالي والتحقق من الالتزام بالضوابط الاولية لتحقيق الاستدامة التي تستند الى اهمية عدم استمر ار الحكومية في الاقتراض.([٧])

مؤشر العجز:

وهذا المؤشر يعتمد على تقدير قيمة العجز او الفائض من الموازنة من خلال حساب الفرق بين المصروفات والايرادات بدون فوائد، اذا انها مؤشر لاتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة بسبب زيادة عبء الدين وان هذا المؤشر يكون شرطاً اساسياً وضروري لضمان ثبات نسبة الدين والنتاج عنه الاستدامة المالية.

---

[٦] Evesyd D.Domar " The Burden of debt and the Natiol income" The American economic Review,Vol,34,No,4,(1944),p.798.

[٧] RoLand Sturm and Markus M.Muller : public deficits a comparative study of their economic and political consequences in Britain,Canada ,Germany,and the united states, Longman, Newyork, U.S.A 1999,p.7.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

ولكي يتحقق شرط الاستدامة المالية يجب ان تستمر الموازنة في تحقيق الفائض خلال مدة طويلة تضمن سداد اعباء الدين المستحق السنوي.([٨])

مؤشر صافي النقد الاجنبي : ويعني هذا المؤشر عدد المرات التي تزيد فيها الخصومات الخارجية على رصيد النقد الاجنبي، وانه يستعمل كنسبة مئوية لسرعة تراكم النقد الاجنبي مع مؤشر الدين الخارجي.

مؤشر استهلاك الدين الى مدفوعات الدين الخارجي: يدل هذا المؤشر على مستوى استهلاك الذين كنسبة مئوية من مدفوعات الدين الخارجي، اي بمعنى اعادة تمويل الدين بواسطة اصدار جديد ويعبر عنه نسبة دوران وان ارتفاع النسبة عن ١٠٠ تعني عدم تمويل الذين بواسطة اقتراض جديد(موعش، ٢٠٢٠ ص ٨)

المبحث الخامس : تحليل مؤشرات واقع الانفاق العام في الاقتصاد العراقي

تعد العلاقة بين الانفاق الحكومي والايرادات الحكومية والناتج المحلي الاجمالي احدى القضايا المهمة المثيرة للنقاش في الاقتصاد الكلي وقد تعزز هذا النقاش في الآونة الاخيرة، ولاسيما مع زيادة عجز الموازنات الحكومية التي شهدتها اقتصادات الدول المتقدمة والناميةان هذه من القضايا المهمة في الدول النامية وخاصة الدول التي تمارس فيها النفقات العامة دورا كبيرا في الاقتصاد وتعد النفقات العامة في العراق مكونا رئيسا من مكونات الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن التزايد المستمر في حجم هذه النفقات على امتداد مدة هذه الدراسة. (ذهب، سالم بشير مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثالث عشر٢٠١٩)، وفي هذا المبحث سنحاول ان نسلط الضوء حول تحليل تلك المؤشرات من خلال الانفاق العام والعلاقة التي تربطه بالاقتصاد العراقي .

٥-١ تحليل مؤشرات الانفاق العام

يتكون الانفاق العام من شقين الأول ألأنفاق الأستثماري والثاني ألأنفاق الإستهلاكي، وأن الانفاق الاستثماري لهُ اهمية كبيرة لكونهً من محددات الطلب الكلي الاستثماري العام كالانفاق على السلع الرأسمالية التي تقوم بأنفاقها الدولة على مؤسساتها وعلى المرافق العامة .(محمد شيخي ،٢٠١٢،ص١٣٢).

أما الانفاق الاستهلاكي فأنهُ يتضمن الخدمات التي تقدمها كالمشتريات الحكومية وما تستلزمهً الدولة كأجور الموظفين والنفقات العسكرية والنفقات التحويلية، وتميزت مكونات الانفاق العام في

[٨]- Roland sturm and markus M.Muller : pubic deficits...op.cit.p.6.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

العراق بعد عام ٢٠٠٣ بزيادة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية مما حملت الدولة العبء المالي مما اثر بشكل ملاحظ على الموازنة العامة.(مروه فتحي السيد، م٢٠١٢،ص٤٥).

وفي الجدول (١) مكونات الانفاق العام بالاسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنوات	الانفاق العام	الانفاق العام الاستهلاكي	الانفاق العام الاستثماري	نسبة الانفاق الاستهلاكي / /الانفاق العام	نسبة الانفاق العام الاستثماري / الانفاق العام
٢٠٠٥	26375175	21803175	4572018	82.66	17.33
٢٠٠٦	33487877	27460197	6027680	82	17.99
٢٠٠٧	33545144	25822100	7723044	76.97	23.02
٢٠٠٨	59403375	45522700	11880675	76.63	20
٢٠٠٩	52567025	42053620	10513405	80	20
٢٠١٠	64351984	44879984	19472000	69.74	30.25
٢٠١١	69639523	56016523	13623000	80.43	19.56
٢٠١٢	90374783	69618783	20756000	77.03	22.96
٢٠١٣	106873027	72226027	34647000	67.58	32.41
٢٠١٤	83556226	58625226	24931000	70.16	29.83
٢٠١٥	70397515	51832845	18564670	73.62	26.37
٢٠١٦	67067437	51173437	15894000	76.3	23.69
٢٠١٧	75490115	59025654	16464461	78.81	21.81
٢٠١٨	103.9979	79.50887	٢٤٤٨٩٣٢	٨٥,٤٣	٧٦,٤٦
٢٠١٩	٩٥٢,١٢٣٤	٧٥,٩٨٧٤	٢٢,٥٤٥٦	٨٠,٥٤	٧١,٤٣
٢٠٢٠	٩٨٢,٨٧٣٢	٧٢,٣٤٢٢	١٩,٣٢٤٧	٧٧,١٢	٦٨,٥٤

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات مختلفة.

نلاحظ في عام ٢٠٠٥ قد بلغت قيمة الانفاق العام (٢٦٣٧٥١٧٥)مليون دينار عراقي أما الانفاق الاستهلاكي 21803175مليون دينار عراقي وكنسبة من الانفاق العام بلغت ٦٦.٨٢%بينما بلغت قيمة الانفاق الاستثماري (٤٥٧٢٠١٨)مليون دينار عراقي ونسبتهُ من الانفاق العام (٣٣.١٧)،

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

أما في عام ٢٠٠٦ نلاحظ ارتفع قيمة الانفاق العام لتبلغ (٣٣٤٨٧٨٧٧)مليون دينار عراقي وكذلك قيمة الانفاق الاستهلاكي (٢٧٤٦٠١٩٧)مليون دينار عراقي بينما كانت قيمة الانفاق الاستثماري(6027680)مليون دينار عراقي وان سبب الارتفاع في يعود بقيمة الانفاق الاستهلاكي وذلك بسبب زيادة الانفاق الاستهلاكي عن الاستثماري المتمثلة بارتفاع اجور الرواتب واعادة اعمار وتأهيل البنى التحتية والظروف العسكرية التي مر بها البلاد اثناء تلك الحقبة.(باقر كرجي حبيب الجبوري ، ٢٠١٥ ،ص١٥٥).

وقد وصل الانفاق العام لعام ٢٠٠٧ الى ٥٩٤٠٣٣٧٥ والانفاق الاستهلاكي ٢٥٨٢٢١٠٠ونسبة الانفاق الاستهلاكي على الانفاق العام ٧٦,٩٧% اما الانفاق الاستثماري ٧٧٢٣٠٤٤ وكنسبة الانفاق العام ٢٣,٠٢% اما في عام ٢٠٠٨ بلغ الانفاق الاستهلاكي 33545194 وبلغت نسبة الانفاق العام ٧٦,٦٣ واما الانفاق الاستثماري ١١٨٨٠٦٧٥ واستمر الانفاق الاستهلاكي العام بالارتفاع خلال المدة (٢٠١٠ –٢٠١٣) اما في العام ٢٠١٤ انخفضت قيمة الانفاق العام (٨٣٥٥٦٢٢٦)مليون دينار عراقي والانفاق الاستهلاكي (٥٨٦٢٥٢٢٦)مليون دينار عراقي وكنسبة من الانفاق العام (١٦.٧٠%) أما الانفاق الاستثماري كانت قيمتهُ (٢٤٩٣١٠٠٠) مليون دينار عراقي وكنسبة من الانفاق العام (٨٣.٢٩ %) وانت سبب انخفاض قيمة الانفاق العام الاستهلاكية مقارنة مع مثيلتها في الاعوام السابقة (٢٠١٠–٢٠١٣) إلى عدم اقرار موازنة عام ٢٠١٤ مما حدى بوزارة المالية بالتقيد بالصرف وبنسبة (١/ ١٢) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر مماثل لعام ٢٠١٣.

وقد استمرت قيم الانفاق العام بالانخفاض خلال عام ٢٠١٥ إذ بلغت قيم الانفاق العام 70397515 مليون دينار عراقي بينما كانت قيم الانفاق الاستهلاكي 51832845مليون دينار عراقي و كنسبه من الانفاق العام 62.73 أما الانفاق الاستثماري كانت قيمهُ ١٨٥٦٥٦٧٠ مليون دينار عراقي وكنسبه من الانفاق العام (٣٧.٢٦) وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى حدوث صدمتين في الاقتصاد العراقي إذ أثرتا وبشكل كبير على المؤشرات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر للاعوام ٢٠١٥ أما الصدمة الثانية فأنها تتمثل بتدهور الاوضاع الامنية وما تتبع هذه الاحداث بزيادة الامور العسكرية وبالتالي زيادة الانفاق العام والاستهلاكي عن الانفاق الاستثماري.(٩)

وفي عام ٢٠١٧ ارتفعت قيمة الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي ٥٩٠٢٥٦٥٤والاستثماري ١٦٤٦٤٤٦ وكانت نسبهم من الناتج المحلي الاجمالي (٧٢,٩٣) وبصفة عامة وعن طريق بيانات الانفاق للسنوات المذكورة نلحظ أن نسب الانفاق متذبذبة إذ ترتفع في سنة معينة وتنخفض في سنة أخرى وسبب

[٩] -جليدون سعدون،هاشم ٢٠١٣، الاستدامة المالية العالمية ٢٠١٣ http://www.aleqt.com **تم الاطلاع ٢٠٢٣/٧/١.**

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

هذا التذبذب هو كون العراق بلداً ريعياً يعتمد فيه الاقتصاد وبشكل كلي على أيضاً الايرادات النفطية والتي ترتبط بالعرض والطلب العالمي كما نلحظ هيمنة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية طوال السنوات المذكورة.

ونلاحظ انخفاض الانفاق العام في عام ٢٠١٩ حيث بلغ ٩٥٢,١٢٣٤ كما انخفضت نسبة الانفاق الاستهلاكلي والاستثماري بلغت مجمل الانفاق الاستهلاكي ٧٥,٩٨٧٤ وبنسبة انفاق عام ٨٠% بينما بلغ الانفاق الاستثماري ٢٢,٥٤٥٦ وبنسبة ٧١% وفيويعود سبب الانخفاض للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٠ بسبب تفشي فايروس كورونا والانخفاض العام باسعار النفط العالمي .

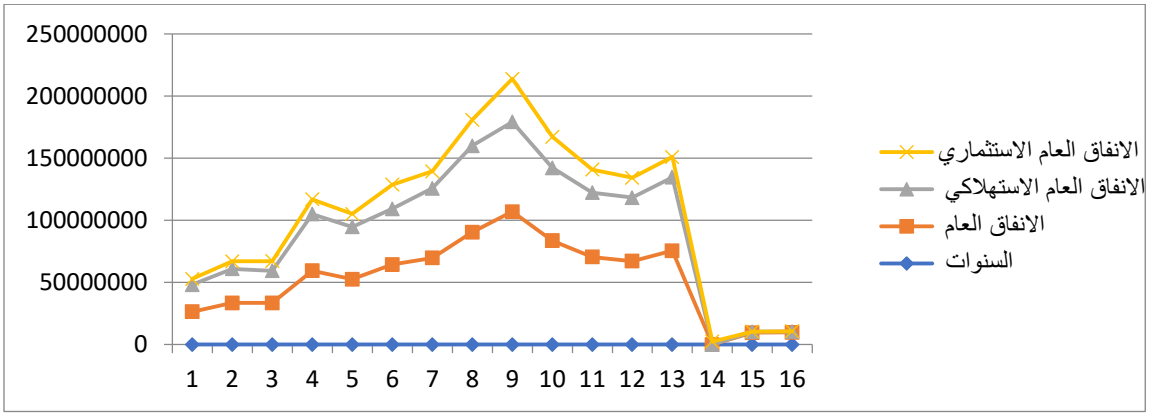

المصدر: من عمل الباحثة بناء على بيانات الجدول (١)

٢-٥ مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي

الجدول (٣) يمثل نسبة مساهمة القطاعات على الناتج المحلي للمدة (٢٠٠٥- ٢٠٢٠)

السنوات	القطاع النفطي	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	الخدمات الاخرى
٢٠٠٥	57.83	6.88	1.32	8.85
٢٠٠٦	55.47	5.82	1.54	11.22
٢٠٠٧	53.18	4.92	1.63	12.83
٢٠٠٨	55.98	3.45	1.49	12.41
٢٠٠٩	40.12	4.38	2.4	17.86
٢٠١٠	42.8	5	2.3	15.9
٢٠١١	54.41	4.15	1.83	13.1
٢٠١٢	52.4	4.1	1.7	14.8
٢٠١٣	46.5	4	2.7	16

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

٢٠١٤	46.1	4.1	2.9	14.8
٢٠١٥	29.83	3.92	1.81	22.48
٢٠١٦	30.4	5.1	2.2	23.8
٢٠١٧	٣١.٢	٤.٢٢	٢.٣	٢٣.١٠
٢٠١٨	٣٢.٢١	٣.٨٢	٢.٤	٢٠.١
٢٠١٩	٣٣.٢	5,4	٢.١	٢١.٤٣
٢٠٢٠	٣٣.٦	٤,٣	١.٩	٢٠.٣

المصدر : من عمل الباحثة استناداً الى بيانات البنك المركزي العراقي .

مما تقدم نلاحظ ان القطاع النفطي هو الاعلى والذي يحتل المرتبة الاولى بالنسبة للمساهمة الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على ريعية الاقتصاد العراقي ويأتي بعده قطاع الخدمات حيث يحتل المرتبة الثانية في نسب المساهمة بالناتج المحلي الاجمالي بسبب ضخامة حجم القطاع العام وتزايد الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لعامة المجتمع بينما القطاع الزراعي يعاني من الانخفاض طوال السنوات المذكورة بسبب المشاكل التي يواجهها، أما القطاع الصناعي وعلى الرغم من أهميته في تنمية وتطوير الاقتصاد عن طريق مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي إلا انها تكاد لا تذكر بسبب ضآلتها.

٥-٣ مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص

يعد القطاع العام من أهم الجوانب لزيادات واردات دخل العراق لكونه يعتمد بالدرجة الاساسية كما لاحظنة بالمطلب السابق على القطاع النفطي لانه يساهم بشكل كبير في زيادت دخل القطاع العام،(د. سالم ٢٠١٤،ص٢٦٢.) وان القطاع العام هو المسيطر في الاقتصاد العراقي وان وجود تذبذبات في مدى مساهمة القطاع الخاص المتكون من رآس المال الخاص من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٠ وذلك لان اغلب المشاريع الخاصة شبه انعدمت بالفترات بين (٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨) وذلك بسبب الاوضاع السياسية التي مر بها البلاد في تلك الفترة مما أدى الى هروب أصحاب رؤس الاموال الى خارج البلاد وعدم الاستقرار ادى الى تطوين الاموال خارج البلاد مما اثر بشكل واضح على مستوى الناتج الخاص بلغت نسبة (٠,٥%) في سنة ٢٠٠٨، وبعد عام ٢٠١٠ وبعد استقرار اوضاع البلاد ادى الى ارتفاع هذا النسب وعودة ففي عام ٢٠١٥ سلجت اعلى نسب من المساهمات القطاع الخاص حيث بلغت ٣٤,٧% وهي اعلى نسبة مساهمة وتراجعت في العام ٢٠١٩ -٢٠٢٠حيث بلغت ٢١,٩% وذلك بسبب جائحة كورونا وما سببته بالازمة العالمية.(و زارة التخطيط ، ٢٠١٩، ١٢)

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

جدول (٤) مساهمة القطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي للاعوام (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنوات	تكوين راس المال العام	تكوين راس المال الخاص	نسبة تكوين الراس المال العام	نسبة تكوين راس المال الخاص
٢٠٠٥	4127152	782498.1	84.06	15.93
٢٠٠٦	9743477.1	438885.1	95.68	4.31
٢٠٠٧	6861039.9	669364.6	91.11	8.88
٢٠٠٨	22455103.1	785436	96.62	3.37
٢٠٠٩	12083562.6	1387679.7	89.69	10.3
٢٠١٠	24173486.3	2079290.5	92.07	7.92
٢٠١١	25723084.7	2511907.9	91.1	8.89
٢٠١٢	33274363.5	4865507.5	87.24	12.75
٢٠١٣	45086546.3	9950129.9	81.92	18.07
٢٠١٤	41889615.5	13947787.4	75.02	24.97
٢٠١٥	29904941.4	16803774.6	64.02	35.97
٢٠١٦	48078428.5	17820335.2	72.95	27.04
٢٠١٧	55837402.9	46708716	87.04	12.95
٢٠١٨	65898763.7	13471242.3	95.68	4.31
٢٠١٩	55036676.2	38139871	81.92	18.07
٢٠٢٠	28234992.6	26252776.8	92.07	7.92

المصدر: اعداد الباحثه من خلال بيانات وزارة التخطيط العراقية .

نلاحظ بان تكوين رأس المال للقطاع الخاص أخذ بالارتفاع وبشكل تدريجي ولكنهُ بقي منخفضا مقارنة مع القطاع العام بسبب كون القطاع الخاص يتميز بسيطرة الشركات الفردية والصغيرة ، اما القطاع العام بقيت نسبةٌ مرتفعة طوال المدة اعلاه وهذا يدل على المكانة الكبيرة التي يتمتع بها القطاع العام وأيضا قيام قطاع النفط بقيادة الاقتصاد العراقي بأجمعه أي بقاء القطاع العام هو الركيزة الاساسية في الدولة كما يمكن القول إن الزيادة في أجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام لا تمثل زيادة حقيقية وإنما هي تمثل عمليات

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

تعويضية وإعادة اعمار لأغلب القطاعات التي تعرضت للاندثار بسبب الظروف التي يمر بها العراق كما ان الدولة العراقية فشلت في دعم واعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في التنمية وادارة الاقتصاد كما ان القطاع الخاص في العراق يبحث عن فرص الاستثمار الربحية ، اي انهُ لا يجازف في الدخول إلى المجالات الاستثمارية ذات العائد طويل الأجل وكذلك أن الاستثمارات الاجنبي بقى هي متراجع جداً ، بسبب الاوضاع الامنية التي مر بها البلاد وكذلك تأثير جائحة كورونا في الفترة الاخيره من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٠.

٥-٤ تحليل مؤشر الاستدامة المالية

تتطلب تحديد مدى حساسية اقتصاد العراق تجاه أسعار النفط في الاسواق العالمية ومستويات انتاجه، والتراجع في الاقتصاد الوطني الذي تسببه هيمنة مصدر واحد للثروة وضع خطة لتطوير قطاع الطاقة من شانها تشجيع التنويع والتوازن الاقتصادي على مدي الطويل، وزيادة حصة الناتج المحلي غير النفطي الذي يتضمن قطاعات الطاقة غير النفطية والقطاعات الاخرى.([١٠])

هو تحقيق اعلى مستوى من الايرادات الحكومية عن طريق الاستثمارات المتعلقة بقطاع الطاقة. إن الإيرادات العامة والنفقات العامة أداتان مهمتان من أدوات السياسة المالية لأي دولة، فالتطور في الفكر الاقتصادي السائد ودور الدولة عبر مختلف المراحل لم يكن تأثيره فقط على النفقات العامة وتطور مفهومها، بل انعكس بالمثل على مفهوم ودور الإيرادات العامة في كل مرحلة، ويأتي ذلك الترابط من كون أن الإيرادات العامة والنفقات العامة أداتان مكملتان لبعضهما البعض، فأي إنفاق عام تريد الدولة إجراءه لتحقيق أهدافها المختلفة يحتاج لأموال عامة لتغطيته.

الايرادات العامة و مكوناتها الاساسية في الاقتصاد إذ ان هيمنة الايرادات النفطية والتي تتسم بالتذبذب بسبب ارتباطها بأسعار النفط العالمية على الانواع الاخرى من الايرادات ، وهذا الاعتماد المفرط على مصدر واحد لتمويل الايرادات العامة للدولة وبالأخص إذا كان المصدر ريعي كالنفط يؤدي إلى اختلالات هيكلة الاقتصاد كالاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.(محمد ، عبد الكريم عبد الله 2017.العدد 50.)وفيما يلي تحليل الايرادات العامة .

جدول (٥) يمثل الايرادات العامة

السنوات	الايرادات النفطية	الايرادات الضريبية	الايرادات الاخرى	الايرادات العامة
٢٠٠٥	39480069	495282	491.9	40502890

[١٠] ـ العراق اليوم ، الطاقة والاقتصاد ، أفاق الطاقة في العراق ، Iraq Energy out Look تقرير خاص ضمن توقعات الطاقة في العالم، WWW , WorId encrg you Look, org , Iraq

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٧٧ ـ ٤٩٧
ISSN: 2222-6583

٢٠٠٦	46534310	591229	1801.1	49055545
٢٠٠٧	51701300	1228.3	1787.3	54599451
٢٠٠٨	75358291	985.8	3358.2	80252182
٢٠٠٩	48871708	2050.5	3002.8	55243526
٢٠١٠	66819670	1503.5	5080.5	70178223
٢٠١١	98090214	2408.2	8157.6	108807392
٢٠١٢	116597076	2311.1	6179.9	119817224
٢٠١٣	110677542	2518.7	5870.7	113767395
٢٠١٤	97072410	2527	1960.7	105386623
٢٠١٥	51312621	2623	12534.7	66470252
٢٠١٦	44267060	4531	5611.2	54409270
٢٠١٧	65071929	6298	59657	77335955
٢٠١٨	76902٤.٣	5145.8	2637.6	8496٣٢١٥
٢٠١٩	٢٧٧٨٨٤.٩	5273.3	2724.6	8009.9٢٣٢
٢٠٢٠	١٩٨٧٧٤.٣	5651	2093	7754١٢٢٣

ويلاحظ ان نسبة الايرادات العامة شكلت انخفاض ملحوظاً في العام ٢٠٠٩ وصلت قيمتها كما بينا في الجدول اعلاه الى (55243526) مليون دينار، وذلك بسبب تندي الايرادات النفطية الى (75358291)دينار عراقي.

أما في الاعوام ٢٠١٠الى ٢٠١٢ ناحظ عودت الايرادات العامة بالارتفاع بسبب ارتفاع ايرادات النفط في تلك السنوات أذا انها تشكل النسب الاكبر من اجمالي الايرادات وبقيت الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى منخفضة لكونها تشكل جزءاً قليلة جدا من الايرادات العامة.(محمد شهاب احمد، ٢٠١٧.،ص١١٣)

وقد ارتفعت في عام ٢٠١٧ لتصل الى 84.14 وقد تراجعت في عام ٢٠١٨ لتصل حوالي ٦.٧٨٣٩ مليون دينار مقابل 8496مليون دينار مقدرة في موازنة عام ٢٠١٨ ،وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام ٢٠١٨ حوالي ٣.٨٥٦٧ مليون دينار مقابل ٣.٩٠١٩ مليون دينار مقدرة في موازنة عام ٢٠١٨ ، وبناء عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي ٦.٧٢٧ مليون دينار أو ما نسبته ٤.٢ %من الناتج

المحلي الإجمالي مقابل ٣.٥٢٣ مليون دينار مقدر في موازنة عام ٢٠١٨ أو ما نسبته ٧.١ %من الناتج المحلي الإجمالي.

أما خلال العام ٢٠١٩ وقد بلغ إجمالي الإيرادات العامة حوالي ٣.٧٧٥٤ مليون دينار مقابل 9.8609مليون دينار مقدرة في موازنة عام ٢٠١٩ ،وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام ٢٠١٩ حوالي ٧.٨٨١٢ مليون دينار مقابل ٥.٩٢٥٥ مليون دينار مقدرة في موازنة عام ٢٠١٩ ، وبناء عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي ٤.١٠٥٨ مليون دينار أو ما نسبته ٤.٣ %من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٦.٦٤٥ مليون دينار مقدر في موازنة عام ٢٠١٩ أو ما نسبته ١.٢ %من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث السادس / الاستنتاجات والتوصيات

٦-١ الاستنتاجات :

١- يعد سوء توزيع الانفاق العام خلال السنة المالية أحد أهم الأسباب التي تؤدي الى انخفاض إنتاجية الانفاق العام بشكل تدريجي إذ إن تدني نسب الانفاق العام يعني ارتفاع انتاجيته في الفصل الأول ، كما ان تضخم حجم الانفاق العام في نهاية السنة يؤدي الى تدني الإنتاجية.

٢- يعتمد العراق بشكل كبير على العوائد النفطية في تمويل نفقاتهُ العامة لذلك يلاحظ أن التقلبات التي تحصل في أسعار النفط الخام تنعكس بشكل مباشر على العوائد النفطية من جهة وعلى حجم النفقات العامة من جهة أُخرى مما يؤثر ذلك على إستدامة النمو الاقتصادي ،

٣- بينت النتائج القياسية أن الحجم الامثل لإنفاق العام الجاري قد بلغ بحدود 19,42%من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وهو أقل من متوسط الانفاق البالغ وان الانفاق العام الجاري في أغلب السنوات قد تجاوز الحد والذي هو ، 26.88% الحجم الامثل وانهُ ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي .

٦-٢ التوصيات

١- العمل على اصالح وتحسين اداء السياسة المالية لتكون قادرة على تحقيق اهدافها في توفير بيئة استثمارية مناسبة قادرة على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في رفع مستوى النشاط الاقتصادي .

٢- أن العراق بحاجة الى رفع معدلات النمو الاقتصادي من اجل القضاء على مشكلة البطالة والخروج من ازمة الركود الاقتصادي .

٣- التوجه من فكرة زيادة الانفاق العام الى فكرة الاستغلال الامثل والاقتصاد والترشيد الانفاق العام والعمل على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لتجنب ارتفاع المستوى العام لألسعار (التضخم) وتفاقم عجز الموازنة وتراكم الديون الخارجية.

٤- ينبغي الاهتمام بالايرادات الاخرى كالضريبة وتحسين الواقع الزراعي والصناعي وعدم الاعتماد بشكل اساسي على النفط وان اغلب الدول تعتمد على الضربة بشكل رئيسي في تمويل مشروعتها وتحقيق النمو الاقتصادي لها.

٥- يمكن الاستفادة من حجم الانفاق العام في تمويل الموزانة الاستثمارية او تكوين صندوق طوارئ يمكن اللجوء اليه في حالة تراجع اسعار النفط .

المصادر:

١- اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط٩،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،٢٠٠٧
٢- اكتفاءعذاب زغير، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالي والاقطاعات للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٥)وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٧.
٣- حكمت الحارس، السياسة الضريبية، رسالة دكتورة القاهرة، مصر، ١٩٧٤.
٤- خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،دون سنة طبع.
٥- د. ابراهيم عبدالكريم الغازي، التشريع المالي في الميزانية العامة،بغداد،١٩٧٠.
٦- د. صلاح حمدي ، المالية العامة، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت- لبنان، ٢٠١٥.
٧- د. محمد عبدالله العربي ، مبادئ علم الالية العامة والتشريع المالي،ج١،مطبعة التقدم، مصر، دون سنة.
٨- شاكر الواسطي، اقتصاديات مالية، ط١، بغداد، ١٩٧٣
٩- طاهر الجنابي،علم المالية العامه والتشريع المالي،شركة العتاك طباعه جديده ومفتحه بيروت،لبنان، ٢٠١٨.
١٠- عادل احمد حشيش،اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام،دار النهضة العربية للطباعه والنشر،بيروت، لبنان ، ١٩٩٢.
١١- عمر محمد محمود سليمان، ادارة الدين العام، الانتقال من مفهوم الاستدامة الى مفهوم الاستدامة الاقتصادية ، كلية التجارة وادارة الاعمال، القاهرة- مصر،٢٠١٤. ذهب، سالم بشير و درز، صالح عبدالسلام،العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثالث عشر٢٠١٩
١٢- محمد خير العكام، المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضيه السوريه، سوريا ، ٢٠١٨.
١٣- محمود صالح العطية، اسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع اشارة العراق، مجلة ديالى ، ٢٠٠٥.
١٤- الامم المتحده ، تقرير امم المتحده للبيئة لتنمية ، مستقبلنا المشترك، ١٩٨٧.
١٥- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢٠

١٦- جليدون سعدون،هاشم ٢٠١٣، الاستدامة المالية العالمية ٢٠١٣ http://www.aleqt.com تم الاطلاع ٢٠٢٣/٧/١.

١٧- العراق اليوم ، الطاقة والاقتصاد ، أفاق الطاقة في العراق ، Iraq Energy out Look تقرير خاص ضمن توقعات الطاقة في العالم، WWW , WorId encrg you Look, org , Iraq

١٨- موقع موسوعة ويكيبيديا الحرة على الشبكة المعلوماتية اطلع عليه ٢٠٢٣/٧/٣٠ ./https://ar.wikipedia.org

المصادر الاجنبية :

19- RoLand Sturm and Markus M.Muller : public deficits a comparative study of their economic and political consequences in Britain,Canada ,Germany,and the united states, Longman, Newyork, U.S.A 1999,p.7.

20- Roland sturm and markus M.Muller : pubic deficits...op.cit.p.6.

21- Craig Burnside, Assessing New Approaches to Fiscal Sustainability Analysis, World Bank Latin America and Caribbean Departments report, 2004, p1.

22- Quintos Carmela E.. 1995. Sustainability of the Deficit Process with Structural Shifts. Journal of Business & Economic Statistics, Vol. 13, No. 4 (Oct., 1995), pp. 409-417.

23- Roland sturm and markus M.Muller : pubic deficits…op.cit.p.6

24- Ayumu yamauchi, Fiscal Sustainability – cas of Eritrea, IMF,Working paper , wp.10417.2004.

25- Evesyd D.Domar " The Burden of debt and the Natiol income" The American economic Review,Vol,34,No,4,(1944),p.798